



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### الاصـل الحادي والعشرون بعد المئة :

يجب على رئيس الجمهورية ان يؤدي اليمين التالية أو يوقع عليها في المجلس الوطني للشورى في جلسة يحضرها رئيس الديوان الاعلى للدولة واعضاه (شورى المحافظة) :

(( أقسم بالله القادر المتعال امام القرآن الكريم وامام الامة الايرانية بوضفي رئيس الجمهورية ان اكون حارساً للدين

( ١٠٠ )

والمذهب الرسمي ونظام الجمهورية الاسلامية والدستور  
وان ابذل كل استعدادي وصلاحياتي في سبيل اداء  
المسؤوليات الملقاة علي عاتقي ، وان اجعل نفسي وقسفاً  
لخدمة الامة واعلاء شأن البلاد والدين والاخلاق والدفاع  
عن الحق ، وبسط العدالة ، وان احذر كل استبداد ، وان  
ادافع عن حرية وكرامة الافراد والحقوق التي قررها الدستور  
لهم ، وان لا آلو جهداً في جراسة الحدود والاستقلال  
السياسي والاقتصادي والثقافي للبلاد ، وان احافظ على  
هذه القدرة التي اودعتها الامة الي كرامة مقدسة وان  
اسلمها الي منتخب الامة من بعدي بعون الله ومع اتباع  
رسول الاسلام والائمة الاطهار عليهم السلام )) .

#### الاصل الثاني والعشرون بعد المئة :

ان رئيس الجمهور يتحمل المسؤولية امام الامة في حدود صلاحياته  
وتكليفه . وسيعين القانون كيفية التحقيق في التخلف عن هذه المسؤولية

#### الاصل الثالث والعشرون بعد المئة :

يكلف رئيس الجمهور بان يوقع على مقررات المجلس او نتائج الاستفتاء  
الشعبي بعد المرور بالمراتب القانونية وايصالها اليه ، ثم يبلغها الي  
المسؤولين للتنفيذ .

#### الاصل الرابع والعشرون بعد المئة :

يرشح رئيس الجمهور شخصاً لرئاسة الوزراء ، وبعد تقديمه الي المجلس  
الوطني للشورى وابداء الثقة له يصدر الرئيس له قرار رئاسة الوزراء .

( ١٠٦ )

### الاصل الخامس والعشرون بعد المئة :

التوقيع على العهود والمقاولات والموافقات والقرارات بين اير ان وسائر الدول ، وكذلك الوثائق المتعلقة بالاتحاديات الدولية ، يكون على رئيس الجمهور او نائبه ، بعد قبول المجلس الوطني للشورى .

### الاصل السادس والعشرون بعد المئة :

ان القرارات والمخططات التي تحضرها الدولة يجب ان تبلغها بعد قبول هيئة الوزراء الى رئيس الجمهور ، فاذا راي انها خلاف القوانين ارجعها الى هيئة الوزراء لأعادة النظر ، مع ذكر الدليل لذلك

### الاصل السابع والعشرون بعد المئة :

اذا راي رئيس الجمهور ضرورياً فله ان يطلب تشكيل جلسة هيئة الوزراء لديه وبرئاسته .

### الاصل الثامن والعشرون بعد المئة :

التوقيع على اوراق اعتماد السفراء ، وقبول اوراق اعتماد السفراء على رئيس الجمهور .

### الاصل التاسع والعشرون بعد المئة :

اعطاء الأوسمة الرسمية يكون على رئيس الجمهورية .

### الاصل الثلاثون بعد المئة :

في غيبة رئيس الجمهور او مرضه يقوم بأداء وظائفه لجنة شورى باسم : (( لجنة الشورى المؤقتة لرئاسة الجمهورية )) تتشكل من رئيس الوزراء ( ١٠٧ )

ورئيس المجلس الوطني للشورى ورئيس الديوان الاعلى للدولة بشرط أن لا يستمر عذر رئيس الجمهور أكثر من شهرين .

وكذلك تكون تكاليف رئاسة الجمهورية على هذه اللجنة فيما إذا عزل رئيس الجمهور أو انتهت مدته ولم ينتخب رئيس جديد لوجود موانع .

#### الاصل الحادي والثلاثين بعد المئة :

فيما إذا توفي رئيس الجمهور أو استقال أو عزل أو استمر مرضه أكثر من شهرين أو مثل ذلك ، يكون على اللجنة المؤقتة أن تمهد الامسور لانتخاب رئيس جمهور جديد خلال خمسين يوماً ، وفي خلال هذه المدة تكون تكاليف رئيس الجمهور عليها وصلاحياته لها فيما عدا الاستفتاء الشعبي .

#### الاصل الثاني والثلاثين بعد المئة :

لا يجوز استجواب الدولة في هذه المدة التي تكون تكاليف رئيس الجمهور على اللجنة المؤقتة لرئاسة الجمهورية ، ولا أن يبدي لها عدم الثقة ، ولا المطالبة باعادة النظر في الدستور .

#### المبحث الثاني : رئيس الوزراء والوزراء .

#### الاصل الثالث والثلاثين بعد المئة :

يتعين الوزراء باقتراح رئيس الوزراء وقبول رئيس الجمهور ويقدمون الى المجلس بطلب ثقة المجلس .

وسيعين القانون عدد الوزراء وحدود صلاحيات كل واحد منهم .

### الاصل الرابع والثلاثين بعد المئة :

رئاسة هيئة الوزراء على رئيس الوزراء وعليه ان يراقب اعمالهم وهو الذي يلائم بين قرارات الدولة بالتدابير اللازمة وبالتعاون مع الوزراء وهو الذي يعين برنامج الوزراء ونهج العمل لهم وينفذ القوانين . وهو المسؤول امام المجلس عما يقوم به الوزراء من الاعمال .

### الاصل الخامس والثلاثين بعد المئة :

يبقى رئيس الوزراء في منصبه ما دام مورد ثقة المجلس ، واذا استقال فيقدم استقالته الى رئيس الجمهور ، ويستمر في اعماله حتى تأليف هيئة الوزارة الجديدة .

### الاصل السادس والثلاثين بعد المئة :

اذا اراد رئيس الوزراء ان يعزل وزيراً ويختار وزيراً آخر بمكانه وجب ان يكون ذلك بموافقة رئيس الجمهور ، ويجب ان يطلب له الثقة من المجلس ، واذا تعين نصف عدد الوزراء لزم ان يطلب من المجلس الثقة لجميع هيئة الوزراء .

### الاصل السابع والثلاثين بعد المئة :

كل واحد من الوزراء مسؤول امام المجلس عن تكاليفه الخاصة ، واذا كان الامر ما قرره هيئة الوزراء كان مسؤولاً حتى عن اعمال الآخرين .

### الاصل الثامن والثلاثين بعد المئة :

يحق لهيئة الوزراء ان يضعوا المقررات للعمل بالوظائف الادارية وتنفيذ القوانين وتنظيم الدوائر ، بالاضافة الى امكانية ان تتكفل الهيئة  
( ١٠٩ )

الوزارية او احد الوزراء بتنظيم البرامج التنفيذية حسب تلقي الاوامر، ويحق لكل وزير ان يضع برنامج عمل او يصدر قراراً في حدود تكاليفه وقرارات الهيئة الوزارية، الا ان مضمون هذه المقررات يجب ان لا يخالف نصوص واهداف الدستور وسائر القوانين .

#### الاصل التاسع والثلاثين بعد المئة :

يوكل الى هيئة الوزراء التصديق على صلح الدعاوي على الاموال العامة والحكومية، او ارجاعها الى المحاكمة في اي مورد، ويجب ان يبلغ كل ذلك الى المجلس فيما اذا كان طرف الدعوى اجنبياً، اما اذا كانت الدعوى داخلية هامة وجب التصديق عليه في المجلس .  
وسيعين القانون الموارد الهامة .

#### الاصل الاربعون بعد المئة :

يتم التحقيق في التهمة الموجهة الى رئيس الجمهور ورئيس الوزراء والوزراء فيما اذا كانت التهمة من الجرائم العادية في المحاكم العامة لوزارة العدل مع ابلاغ المجلس الوطني للشورى .

#### الاصل الحادي والاربعين بعد المئة :

لا يمكن لرئيس الجمهور ورئيس الوزراء والوزراء وموظفي الدولة ان يمتلك عملين من اعمال الدولة، ويمنع عن اي عمل آخر في المؤسسات التي يكون رأس مالها او قسم منه من الحكومة او من المؤسسات العامة، وكذلك عن نيابة المجلس الوطني للشورى، والمحاماة، وان يسز اول الاستشارة القانونية الحقوقية، وعن مديرية او العضوية في الهيئة المديرية لمختلف الشركات الخاصة، سوى الشركات التعاونية للدوائر الحكومية والمؤسسات لذلك .

ويستثنى من ذلك كراسي التدريس في الجامعات والمؤسسات  
التحقيقية .

ويجوز لرئيس الوزراء ان يتصدى لبعض الوزارات للضرورة بصورة مؤقتة

الاصل الثاني والاربعين بعد المئة :

يتم التحقيق في ملكية القائد او اعضاء شورى القيادة ورئيس الجمهور  
ورئيس الوزراء والوزراء وازواجهم واولادهم قبل الخدمة وبعدها من قبل  
الديوان الاعلى للدولة ، كي لا تزيد ملكيتهم بغير حق .

المبحث الثالث : الجيش وعسكر حراس الثورة .

الاصل الثالث والاربعين بعد المئة :

يتعهد جيش الجمهورية الاسلامية الايرانية بحراسة الاستقلال ووحدة  
الاراضي ونظام الجمهورية الاسلامية للبلاد .

الاصل الرابع والاربعين بعد المئة :

يجب على جيش الجمهورية الاسلامية الايرانية ان يكون جيشاً اسلامياً  
شعبياً عقائدياً ، وان لا يتقبل لخدمته سوى الصالحين المؤمنين باهداف  
الثورة الاسلامية الذين يقدمون انفسهم للتضحية في سبيل تحقيقها .

الاصل الخامس والاربعين بعد المئة :

لا يجوز قبول اي فرد اجنبي للعضوية في الجيش والقوى النظامية  
للدولة .

الاصل السادس والاربعين بعد المئة :

يمنع استقرار اي قاعدة عسكرية اجنبية في البلاد حتى ولو كانت

( 111 )

بعنوان الافادة للسلام .

### الاصل السابع والاربعين بعد المئة :

يجب على الدولة ان تستفيد في زمن الصلح من افراد والاجهزة الفنية للجيش لاعمال الاغاثة والتربية والانتاج : (جهاد العمران) مع رعاية تامة لموازن العدالة الاسلامية ، بحيث لاتضر هذه الاستفادة بالاستعداد العسكري .

### الاصل الثامن والاربعين بعد المئة :

يمنع التمتع الشخصي بوسائل وامكانيات الجيش ، وكذلك الاستفادة من عمل افراده بصورة الاستخدام الشخصي وكسياقة السيارات الخصوصية ونحوها .

### الاصل التاسع والاربعين بعد المئة :

ترفيه الرتب العسكرية وسلبها يجب ان يكون بموجب القانون .

### الاصل الخمسون بعد المئة :

ان عسكر حراس الثورة الاسلامية الذي تأسس في الايام الاوائل بعد انتصار هذه الثورة سيبقى ثابتاً لاداء دوره في حراسة الثورة ومنجزاتها .

وسيعين القانون حدود صلاحيات ووظائف ومسؤوليات هذا العسكر بالارتباط مع تكاليف ومسؤوليات القوات المسلحة الاخرى ، ومع التأكيد على التعاون والانسجام الأخوي بينهما .

### الاصل الواحد والخمسين بعد المئة :

بحكم الآية الكريمة : (( وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط

( ١١٢ )



الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم)) فإن الحكومة مكلفة بأن تهيب لجميع أفراد الوطن برامج وامكانيات التربية العسكرية طبقاً للموازنين الاسلامية بحيث تتوفر لجميع الافراد قدرة الدفاع المسلح عن الدولة ونظام الجمهورية الاسلامية الايرانية. الا ان امتلاك الاسلحة والاستيلاء عليها يجب ان يكون برخصة رسمية.

x x x

## الفصل العاشر

### السياسة الخارجية

#### الاصل الثاني والخمسين بعد المئة:

تقوم السياسة الخارجية للجمهورية الاسلامية الايرانية على اساس رفض كل انواع السياسة التوسعية والاستعمار والخضوع لسلطة الآخرين وحفظ الاستقلال بجميع جوانبه ووحدة الاراضي، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز الى القوى الاستعمارية، وعلى العلاقات السلمية المتبادلة مع الدول غير المحاربة<sup>(١)</sup>.

#### الاصل الثالث والخمسين بعد المئة:

يمنع عقد اي اتفاقية توجب استيلاء الاجنبي على المنايع الطبيعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وسائر شؤون البلاد.

#### الاصل الرابع والخمسين بعد المئة:

انّ امل الجمهورية الاسلامية الايرانية هو سعادة الانسان فسي المجتمع البشري بصورة عامة، وترى ان الاستقلال والحرية وحكومة الحق (١١٢)

والعدل هي من حقوق جميع الناس في العالم ، فهي مع الامتناع التام عن جميع انواع التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الاخرى ، تدافع عن كفاح المستضعفين امام المستكبرين للطلب بحقوقهم في اي نقطة من العالم .

### الاصل الخامس والخمسين بعد المئة :

يجوز لحكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية ان تعطي حق اللجوء السياسي للطالبيين ، الا ان يعد خائناً او فاسداً طبقاً للقوانين الايرانية .

### الفصل الحادي عشر القوة القضائية

### الاصل السادس والخمسين بعد المئة :

ان القوة القضائية قوة مستقلة ، تساند الحقوق الفردية والاجتماعية وتحقق العدالة وتتعهد بالتكاليف التالية :

- ١- التحقيق واصدار الاحكام بشأن الظلمات والعدوان والشكاوى ، والحل والفصل في الدعاوي ، ورفع الخصومات ، والتصميم والعمل اللازم في ذلك القسم من الامور الحسبية الذي يعينها القانون .
- ٢- احياء الحقوق العامة وبسط العدالة والحريات المشروعة .
- ٣- مراقبة تنفيذ القوانين على احسن الوجوه .
- ٤- كشف الجرائم ومطاردتها والعقوبة عليها وتعزيز الجرميين واجراء الحدود واحكام العقوبات الاسلامية المدونة .
- ٥- اتخاذ الاجراءات المناسبة لمنع وقوع الجرائم ، واصلاح الجرمين

### الاصل السابع والخمسين بعد المئة :

لغاية العمل وفق مسؤوليات القوة القضائية تتشكل لجنة شورى باسم (اللجنة العليا للشورى في القضاء) وهي اعلى قوة قضائية ، وتكاليها كما يلي :

- ١- ايجاد التشكيلات اللازمة لدوائر وزارة العدل حسب المسؤوليات المعينة في الاصل السادس والخمسين بعد المئة .
- ٢- تحضير لوائح قضائية متناسبة مع نظام الجمهورية الاسلامية .
- ٣- استخدام قضاة عدل صالحين ، ونصبهم وعزلهم ، وتغيير محل عملهم وتعيين اعمالهم وترفيحهم ونحو ذلك من الامور الادارية وفقاً للقانون .

### الاصل الثامن والخمسين بعد المئة :

تتشكل (( اللجنة العليا للشورى في القضاء )) من خمسة اعضاء ، هم :

- ١- رئيس الديوان الاعلى للدولة .
  - ٢- المدعي العام للدولة .
  - ٣- ثلاثة قضاة مجتهدين عدول عن طريق انتخابات بين قضاة البلاد .
- ينتخب اعضاء هذه الشورى لمدة خمس سنوات وفقاً للقانون ، ولا مانع من انتخابهم مكرراً .
- وسيعين القانون شروط المنتخبين ( بالفتح ) والمنتخبين ( بالكسر ) .

### الاصل التاسع والخمسين بعد المئة :

محاكم وزارة العدل هي المرجع الرسمي للشكاوي والظلمات ، ويناط تعيين صلاحيات المحاكم وتشكيلها باحكام القانون لذلك .

### الاصل الستون بعد المئة :

يتعهد وزير العدل بمسؤولية جميع المسائل المتعلقة بعلاقات القوة القضائية مع القوة التنفيذية والقوة التقنينية الدستورية ، وينتخب من بين الذين تقدمهم : (( اللجنة العليا للشورى في القضاء )) السى رئيس الوزراء .

### الاصل الحادي والستين بعد المئة :

يتشكل : (( الديوان الاعلى للدولة )) لغاية مراقبة التنفيذ الصحيح للقوانين في المحاكم وايجاد وحدة عمل في القضاء واداء المسؤوليات المحولة اليه وفقاً للقانون وطبقاً للضوابط التي تعينها : (( اللجنة العليا للشورى في القضاء )) .

### الاصل الثاني والستون بعد المئة :

يجب ان يكون كل من رئيس الديوان الاعلى للدولة والمدعي العام للدولة مجتهداً عادلاً وعارفاً بالامور القضائية ، وينصبهم القائد لمدة خمسة اعوام بهذا المنصب باستشارة قضاة الديوان الاعلى للدولة .

### الاصل الثالث والستين بعد المئة :

تعيّن شروط ومواصفات القاضي وفقاً للموازين الفقهية في قانون خاص .

### الاصل الرابع والستين بعد المئة :

لا يمكن فصل القاضي عن منصبه بدون محاكمة وثبوت جرم او تخلف موجب للفصل بصورة مؤقتة او دائمة ، وكذلك تغيير محل عمله او منصبه بدون رضاه ، الا مع اقتضاء مصلحة المجتمع بتصديق اعضاء اللجنة

العليا للشورى في القضاء باتفاق الآراء ، ويتحقق نقل القضاة بصورة دورية وفقاً لضوابط عامة يعينها القانون .

#### الاصل الخامس والستين بعد المئة :

يجب ان تكون المحاكمات علنية بلا مانع عن حضور الافراد ، الا ان يكون الاعلان بها يتنافى مع العفة العامة او النظام العام ، او ان يطلب طرفاً النزاع ان تكون المحاكمة غير معلنة فيما اذا كانت الدعوى خصوصية شخصية .

#### الاصل السادس والستين بعد المئة :

يجب ان تكون احكام المحاكم مقرونة بالادلة ومستندة الى مواد القوانين والاصول المرتبطة .

#### الاصل السابع والستين بعد المئة :

على القاضي ان يسعى ليجد حكم كل قضية في القوانين المدونة ، والا فيصدر الحكم بالاستناد الى المنايع الاسلامية المعتبرة او الفتاوى المعتبرة ، ولا يحق له ان يمتنع عن التحقيق في الدعوى واصدار الحكم بحجة تعارض القوانين او اجمالها او اعوازاها او عدم تعرضها للقضية .

#### الاصل التاسع والستين بعد المئة :

لا يعد اي فعل او ترك جرمًا بالاستناد الى القانون الذي يوضع بعد ذلك .

#### الاصل السبعون بعد المئة :

على قضاة المحاكم ان يمتنعوا عن تنفيذ كل برنامج او قرار حكومي

يخالف القوانين والمقررات الاسلامية او الخارجة عن حدود صلاحيات القوة التنفيذية للدولة ، وبامكان كل احد ان يطالب بابطال هكذا مقررات من الديوان الاعلى للدولة .

#### الاصل الحادي والسبعين بعد المئة :

اذا تضرر احد ضرراً مادياً او معنوياً على اثر تقصير او خطأ القاضي في الموضوع او الحكم او في تطبيق الحكم على المورد الخاص ، فالمقصر ضامن وفقاً للموازين الاسلامية ، وفيما عدا التقصير على الدولة تحمّل الخسارة وتلافيها ، واعادة شرف المتهم على اي حال .

#### الاصل الثاني والسبعين بعد المئة :

لغاية التحقيق في الجرائم التي تتعلق بالوظائف الخاصة بالجيش والشرطة والانضباط وحراس الثورة الاسلامية تتشكل محاكم عسكرية وفقاً للقانون ، واما الجرائم غير الخاصة بهم او التي تتعلق بتنفيذهم لاعمال المحاكم فيتم التحقيق بشأنها في المحاكم العامة .  
المدعي العام العسكري والمحاكم العسكرية قسم من القوة القضائية للبلاد وهي مشمولة بالاصول والقوانين المتعلقة بهذه القوة .

#### الاصل الثالث والسبعين بعد المئة :

لغاية التحقيق في انتقادات وتظلمات وشكاوى الناس بالنسبة الى موظفي الدولة او الوحدات او المقررات الحكومية ، ولاحقاق حقوقها يتأسس ديوان بعنوان : (( ديوان العدالة الادارية )) يكون تحسبت اشراف : (( اللجنة العليا للشورى في القضاء )) .

وسيعين القانون حدود صلاحيات وكيفية عمل هذا الديوان .

( ١١٨ )

## الاصل الرابع والسبعين بعد المئة :

تتشكل مؤسسة باسم : (( مصلحة التحقيق في الدولة )) تحت اشراف (( اللجنة العليا للشورى في القضاء )) بناءً على اساس حق مراقبة القوة القضائية على التنفيذ الصحيح للامور وفقاً للقوانين في الاجهزة الادارية .

وسيعين القانون حدود صلاحيات وتكاليف هذه المؤسسة .

x x x

## الفصل الثاني عشر

### وسائل الاعلام الجماعية

## الاصل الخامس والسبعين بعد المئة :

يجب ان تؤمن حرية النشر والدعاية والتبليغ في وسائل الاعلام الجماعية : (( الاذاعة والتلفزيون )) وفقاً للموازن الاسلامية ، وتدار هذه الاجهزة تحت مراقبة مشتركة من القوى الثلاث : القضائية (( اللجنة العليا للشورى في القضاء )) والدستورية والتنفيذية .

وسيعين القانون كيفية هذه الادارة المشتركة .

ان هذا الدستور للجمهورية الاسلامية الايرانية ، المدون في اثني عشر فصلاً مشتملاً على مئة وخمسة وسبعين اصلاً ، والذي صدق عليه مجلس الخبراء (( مجلس التحقيق النهائي في الدستور )) باكثرية ثلثي النواب ، وقع التصديق النهائي عليه بتاريخ اليوم الرابع والعشرين من شهر

آبان من عام ألف وثلاثمائة وثمان وخمسين هجرية شمسية ، الموافق لليوم الرابع والعشرون من شهر ذي الحجة الحرام من عام ألف وثلاثمائة وتسع وتسعون هجرية قمرية .

(١) : قمت بهذه الترجمة عن الجريدة الرسمية بعد انتهاء أعمال مجلس الخبراء ، وقبل اجراء الأستفتاء الشعبي العام ، في الأيام العشرة الأولى من شهر محرم الحرام عام ( ١٤٠٠ ) هـ في مدينة : ((خونين شهر - المحمرة بالدم)) لغاية قراءتها على المواطنين العرب بها في المجالس الحسينية (على صاحبها السلام) ، لكي يتعرفوا على الدستور الإسلامي في الأستفتاء عن رؤية وبصيرة .

وقبل أن نطبع هذه الترجمة في هذه المجلة ، بادرت مجلة : (الشهيد) العربية الى طبع ترجمة عنه ، وقد جاءت هذه الفقرة الأخيرة من هذا الأصل في ترجمتها هكذا : ((علاقات حسن الجوار المتبادلة مع الدول غير المحاربة)) ونا ذكرناه هو المطابق للأصل الفارسي . وهذا وأمثاله هو الذي دعانا الى نشر هذه الترجمة في هذه المجلة .

ولا يفوتنا أن نورد هنا ما كتبه المرحوم الشهيد السيد الصدر في رسالته : ((منابع القدرة في الدولة الإسلامية)) بصدد بيان آثار علاقة المسلمين بدينهم في سياستهم ، حيث كتب يقول : ((ومن المدلولات السياسية للدولة الإسلامية تعاملها على الساحة الدولية . . فانها لا تتعامل على أساس . . ولا على أساس المصالح المتبادلة . . بل على أساس الحق والعدل . . تجسيدا لقوله سبحانه : ((يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ، ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا . .)) . (منابع القدرة في الدولة الإسلامية/ ص ٢٣ - ٢٥) .

اذن فكلية : ((المتبادلة)) ليست هي الأساس للعلاقات الدولية في السياسة الخارجية للدولة الإسلامية ، بل الأساس أن تكون الدولة الأخرى : ((غير محاربة)) للمسلمين ، بل ولا سائر المستضعفين .

(١٢٠)